تحليل موقف

الصراع على الغاز بين تركيا وأعضاء منتدى غاز الشرق المتوسط

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 19 تموز / يوليو 2022

الصراع على الغاز بين تركيا
وأعضاء منتدى غاز الشرق المتوسط

تأسس منتدى غاز الشرق المتوسط (EMGF) في يناير/كانون الثاني 2019 في القاهرة، بمشاركة مصر، الأردن وقبرص الرومية، اليونان، ايطاليا، فلسطين[1]، والكيان المؤقت والإمارات بالإضافة الى فرنسا التي قدّمت طلبًا بالإنضمام، الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي اللذان حضرا المنتدى بصفة "مراقب دولي". وبحسب البيان الصحافي للمنتدى، يهدف الأخير الى العمل على إنشاء سوق غاز إقليمي يخدم مصالح الأعضاء من خلال تأمين العرض والطلب، وتنمية الموارد على الوجه الأمثل وترشيد تكلفة البنية التحتية، وتقديم أسعار تنافسية، وتحسين العلاقات التجارية. وفي هذا السياق، اتفق المنتدى على أن تكون مصر المركز المحوري ونقطة انطلاق لتصدير غاز منطقة شرق المتوسط.[2] وبالرغم من أن هذا المنتدى جمع أكبر الدول المنتجة والمستهلكة والمستثمرة في الغاز الشرق المتوسط إلّا أنه استثنى تركيا التي استهلكت 62 مليار متر مكعب من الغاز خلال عام 2021 والتي استوردت أكبر كمية غاز من مصر خلال الربع الأول من

[1] بالرغم من أن وسائل الإعلام روّجت على أن فلسطين هي عضوًا في المنتدى إلا أن الوسائل الإعلامية الفلسطينية أكدّت أن السلطة الفلسطينية لم تشارك في مراسيم توقيع ميثاق المنتدى.

[2] مصر مطبعة مع الكيان المؤقت ولديها الموقع الجغرافي الملائم وبنية تحتية جاهزة، ولديها شبكة أنابيب مترامية ومجهّزة لنقل الغاز إلى العديد من دول الجوار، بالإضافة إلى معملَي تسييل للغاز على أراضيها، فضلاً عن كونها منتجة للغاز منذ تسعينيات القرن الماضي، واكتشفت المزيد من الحقول في السنوات الماضية وآخرها كان حقل زهر الضخم الذي يقدّر حجمه بنحو 850 مليار متر مكعب، ما يضعها في الصدارة بين الدول الراغبة في أن تكون نقطة انطلاق وتوزيع غاز المتوسط. ففيما تطلّ مصر على البحرَين الأحمر والأبيض المتوسط ما يجعلها قادرة على تصدير الغاز شرقاً وغرباً، هي تتّصل أيضاً مع الكيان المؤقت بأنبوب عسقلان - عريش الذي يبلغ طوله 90 كلم والذي أُعيد تشغيله عام 2019 وفقاً لاتفاق ثنائي بعدما أوقفته مصر لأسباب أمنية. تقدّر قيمة الاتفاق بنحو 19.5 مليار دولار، وهو ينصّ على أن تستورد مصر 85.3 مليار متر مكعب من الغاز الإسرائيلي على مدى السنوات الـ15 المقبلة. كذلك، فإنّ مصر تتّصل بالأردن وسوريا ولبنان من خلال الخط العربي لنقل الغاز، وهو أنبوب يبلغ طوله نحو 1200 كلم ولديه قدرة استيعابية لضخّ نحو 10 مليارات متر مكعب سنوياً. وإلى جانب ذلك، لدى مصر خطّ سومد الداخلي الذي يمكن أن ينقل الغاز المسيّل، وهو يمتدّ من خليج قناة السويس على البحر الأحمر إلى شاطئ الاسكندرية على البحر المتوسط. عبر هذا الأخير يمكن نقل الغاز السائل من مصنعَي تسييل الغاز الطبيعي الموجودين في محافظتي دمياط والبحيرة. يمتلك هذان المصنعان قدرة استيعابية لتسييل 17 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز (نحو 13 مليون طن غاز مسيّل)، أي إنه يمكن استعمال هذين المصنعين لتصدير الغاز المسيل عبر البحر المتوسط أو عبر البحر الأحمر من خلال خط سومد. أمّا الاستثمارات الأجنبية في الغاز المصري، فهي أساسية أيضاً في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، تستحوذ شركة «يونيون فينوسا غاز» الإيطالية - الإسبانية، على غالبية ملكية مصنع تسييل دمياط الذي تصل قدرته على تسييل أكثر من 7 مليارات متر مكعب من الغاز (5 ملايين طن غاز مسيّل) سنوياً. وهذا الأمر يشكّل حافزاً لإيطاليا (وهي جزء من منتدى شرق المتوسط للغاز) لتزكية مصر كمركز محور للغاز في المنطقة.

عام 2022 حيث بلغت قيمة صادرات مصر لها 917.2 مليون دولار، مما يجعلها من أكبر دول العالم استيراداً واستهلاكًا للغاز في منطقة غرب آسيا.

أين هي رقعة الصراع؟

بعد استبعاد تركيا من منتدى غاز الشرق المتوسط واحتدام التوترات بين تركيا واليونان وقبرص الرومية ومصر، والتي كانت من مظاهرها إرسال تركيا سفن لإستكشاف والتنقيب في مناطق متنازع عليها مع اليونان وقبرص[3]، أصبحت منطقة غرب آسيا رقعة صراع واسعة، سنحاول تفنيدها في السطور التالية:

الى جانب الصراع التاريخي الذي يقوّد تطور العلاقات التركية اليونانية[4]، ظهر تطورين جيوسياسيين لاعبا دورًا أساسيًا في تفاقم الصراع بين تركيا وبين دول أعضاء منتدى غاز الشرق المتوسط، هما: استكشاف الطاقة والاتفاق الليبي التركي.

استكشاف الطاقة

أدت اكتشافات الغاز الأخيرة في شرق البحر المتوسط، إلى زيادة طموح تركيا للتنقيب عن الغاز، لأن الطاقة هي المصدر الرئيسي لعجز ميزانية الدولة التركية، حيث سجلّت فاتورة واردات تركيا من الطاقة 55 مليار دولار خلال عام 2021[5] وبلغ إجمالي عجز الميزانية التركية 220 مليار دولار، وفقًا لبيانات من معهد الإحصاء التركي والبنك المركزي[6]. من خلال التنقيب عن الغاز، تأمل تركيا في معالجة مشاكلها الاقتصادية المزمنة. تحقيقًا لهذه الغاية، ضاعفت تركيا من أنشطتها في التنقيب عن الطاقة في كل من شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، الأمر الذي اعتبره أعضاء منتدى غاز الشرق المتوسط استفزازًا لهم وتعدّي على حقوقهم البحرية. بالإضافة الى ذلك، ترمي استراتيجية تركيا إلى تحقيق طموحها بأن تكون معبر "ترانزيت" للغاز الطبيعي إلى أوروبا استناداً إلى موقعها الجغرافي بين الدول الأوروبية وبين آسيا الوسطى ودول القوقاز والشرق الأوسط، أي نقل الغاز من مصادر عدّة إلى السوق الأوروبية. وقد بدأت العمل على ذلك من خلال إنشاء خطَّي "تاب" و"تاناب" عام 2019 لنقل الغاز من أذربيجان إلى تركيا (عبر خط تاناب) ثم إلى السوق

---

[3] تركيا تعتزم إرسال سفينة تنقيب إلى شرق المتوسط مجدّداً وسط تنديد من اليونان، وكالة الصحافة الفرنسية، 12-10-2022

[4] أسباب الصراع التاريخي لتركيا واليونان : هزيمة الدولة البيزنطية وفتح القسطنطينية على يد محمد الفاتح، استقلال اليونان عن الإمبراطورية العثمانية عام 1832م، هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عام 1918م واقتطاع أجزاء من الدولة العثمانية وفق اتفاقيتي (سفر، لوزان) عام 1923م، واقتطاع مجموعة من الجزر في بحر ايجه تبعد أقل من 2 كم عن الحدود التركية لصالح اليونان، دخول تركيا شمال قبرص لحماية القبارصة الأتراك من بطش القبارصة الروم عام 1974م في نفس العام الذي وقع فيه انقلاب عسكري ضد مكاريوس، بالإضافة الى نشوب ثلاث حروب بين تركيا واليونان (1974، 1987، 1996). دعمت تركيا القبارصة الأتراك لتأسيس دولة لهم في شمال قبرص حيث أخذوا ثلث الجزيرة ويوجد 35 ألف جندي تركي يتناوبون لحماية القبارصة الأتراك من أي عدوان رومي يوناني محتمل. وتعد دولة قبرص الشمالية تابعة لتركيا اقتصادياً وعسكرياً منذ تقسيم الجزيرة عام 1974م. ودفعت اليونان قبرص اليونانية لتوقيع اتفاقيات مع مصر عام 2003 ومع الكيان المؤقت عام 2005، ومع لبنان عام 2007 وتجاهلت فيها حقوق القبارصة الأتراك. الأمر الذي عارضته تركيا وقبرص التركية بشدة واعتبرته أنقرة انتهاكاً صارخاً لجرفها القاري.

[5] تركيا تخطط لتقليص فاتورة استيراد الطاقة بالاعتماد على الموارد المحلية، ديلي صباح، 528-12-2021

[6] عجز ميزانية تركيا يتضاعف 3 مرات في أبريل مع زيادة الإنفاق، بلومبرغ، 16-5-2022

الأوروبية (عبر خط تاب).الأمر الذي وصفه أردوغان بـ"مشروع سلام إقليمي". وتصل القدرة الاستيعابية لهذين الخطين إلى 16 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً. وفي تصريح لفاتح دونماز وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي في شباط 2022 يقول أن بلاده تدعم زيادة سعة خط أنابيب "تاناب"[7] وأضاف: "أثناء تصميم خط الأنابيب تم التخطيط لرفع السعة السنوية إلى 31 مليار متر مكعب وفقاً للعرض والطلب مستقبلاً. ربما سنرى معاً أن خط الأنابيب سيصل إلى السعة التي صُمم من أجله دون انتظار وقت طويل. ندعم زيادة السعة". ويأتي هذا المطلب من أجل طرح تركيا نفسها كبديل عن الغاز الروسي على خلفية تداعيات الحرب الأوكرانية ولتكون بوابة الطاقة أمام الدول الأوروبية. وبالرغم من الطموحات التركية في مجال الطاقة الا أنه تم تهميشها من قبل أعضاء منتدى غاز الشرق المتوسط وقاموا بدعم انشاء مشروع "إيست ميد" وهو أطول أنبوب نقل الغاز في العالم، انطلاقاً من سواحل الأراضي المحتلة، مروراً بقبرص واليونان، ووصولاً إلى شبكة أنابيب الغاز الأوروبية عبر إيطاليا. الأمر الذي فاقم حدّة التوترات بين تركيا وأعضاء المنتدى والولايات المتحدة التي دعمت هذا المشروع في 2020، بمباركة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت في 26 كانون الثاني 2022 إنهاء العمل بمشروع "إيست ميد" متذرعةً بالأسباب البيئية، لكنْ تزامن هذا الموقف مع قرار إسرائيلي بإيقاف التنقيب عن الغاز لفترة محدودة، إضافةً إلى ما ذكره بيان السفارة الأميركية، بأنَّ المشروع "بات مصدراً رئيسياً للتوتر وزعزعة استقرار المنطقة". وردًّا على هذا القرار صرّح أردوغان أن " مثل هذه المشاريع لا يمكن أن تنجح بمعزل عن تركيا، عملية نقل الغاز الطبيعي من هذه المنطقة إلى أوروبا، لا يتم إلا عبر تركيا." يبدو أن هذه الخطوة الأميركية كانت دفعة في رصيد أنقرة، إذ كان لافتاً عدم إبدائها أيّ رد فعل على عودة شركة "إكسون موبيل" الأميركيَّة إلى أعمال الحفر في المنطقة الاقتصادية القبرصية الخالصة[8]، وهو ما كانت أنقرة تعارضه سابقاً، وتقف ضدّه بحزم.

الاتفاق الليبي التركي

وقعت تركيا مذكرتي تفاهم مع حكومة الوفاق الوطني الليبية في نوفمبر 2019: تعيين حدود مناطق الاختصاص البحري في البحر الأبيض المتوسط واتفاقية التعاون الأمني والعسكري. حددت الاتفاقية الأولى الحدود البحرية لتركيا مع ليبيا، مع الإنشاء الثنائي لمنطقة اقتصادية خالصة تمتد من الساحل الجنوبي لتركيا

[7] وزير الطاقة التركي: ندعم زيادة سعة خط أنابيب "تاناب"، الميادين
[8] قبرص تستأنف استكشاف موارد الطاقة مع إكسون موبيل، ae.24، 22 -12-2021

على البحر المتوسط إلى الساحل الشمالي الشرقي لليبيا من خلال تجاهل الجزر اليونانية الرئيسية مثل جزيرة كريت ورودس[9]، فأصبح هذا التجاهل محل نزاع شديد بين اليونان وتركيا. ولم تؤد هذه الخطوة إلى زيادة التوتر بين تركيا واليونان فحسب، بل مهدت الطريق أيضًا لليونان لتوقيع اتفاق مماثل مع مصر في أغسطس 2020 لتحديد السلطات البحرية لكل منهما[10]، حيث تجاهلت حقوق تركيا مثلما فعلت الاتفاقية الليبية التركية.

بالإضافة إلى ذلك، وضع الإتفاق الليبي التركي تركيا في مواجهة الإمارات ومصر وفرنسا، حيث قررت الإمارات واليونان ومصر وقبرص الرومية (أعضاء المنتدى) بإجراء مناورات عسكرية في جزيرة كريت وبحر ايجه[11]، في حين كانت التوترات التركية اليونانية عالية، فضلًا عن تعبير الامارات عن دعم موقف اليونان في شرق البحر المتوسط[12]. وفي الوقت نفسه، دفعت كلٌّ من مصر والسعودية والامارات قوات حفتر في شنّ سلسلة من الهجومات على حكومة الوفاق الليبية المدعومة تركيًّا. كما قامت الإمارات بعقد استثمارات مشتركة مع اليونان في مجال الطاقة بقيمة أربعة مليارات يورو، 4.2 مليار دولار. وبالمثل، نظرًا لأن تركيا وفرنسا تدعمان الأطراف المتنافسة في ليبيا، فقد أدى الاتفاق الليبي التركي إلى تأجيج التوترات بينهما بشكل كبير، مما أدى بدوره إلى تفاقم الأزمة في شرق البحر المتوسط. أصبحت فرنسا القوة الأوروبية الأكثر صوتًا التي تدعم الموقف القبرصي اليوناني، وأقدمت على إجراء تدريبات عسكرية مع اليونان وإرسال حاملة الطائرات شارل ديغول التي تعمل بالطاقة النووية إلى شرق البحر المتوسط[13].

ترتبط المنافسة بين فرنسا وتركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط ارتباطًا وثيقًا بمنافستهما في ليبيا حيث وفر شرق البحر المتوسط لفرنسا وسيلة أكثر شعبية للتعبير عن معارضتها واستيائها من السياسة الخارجية لتركيا، والتي تتعارض مع تطلعات فرنسا الجيوسياسية في العديد من السياقات المختلفة. كذلك توترت العلاقات المصرية التركية بسبب تدخل تركيا في شرق ليبيا التي تعد منطقة نفوذ مصري حيث أقدمت مصر على التصويت على خط أنبوب الكيان-قبرص-اليونان من أجل استفزاز تركيا والردّ على أعمالها التوسيعية في ليبيا.

[9] لوك بيكر، الاتفاق البحري التركي الليبي يهز شرق البحر المتوسط، رويترز، 25-12-2019
[10] هاسر بصير، مصر واليونان توقعان اتفاقا لترسيم الحدود البحرية، وكالة الأناضول، 6-8-2020
[11] ميدوسا 11.. مناورات في اليونان تضم مصر والإمارات، الخليج اونلاين، 16-11-2021
[12] الإمارات تهنئ اليونان على ترسيم الحدود مع مصر وترفض تهديد شرق البحر المتوسط، المال نيوز، 13-8-2020
[13] بول أنتونوبولوس، يتغير ميزان القوة في شرق البحر المتوسط حيث ترسل فرنسا حاملة طائرات تعمل بالطاقة النووية، غريك سيتي تايمز، 10-9-2020

العلاقات التركية الإسرائيلية

ادّى توتر العلاقات بين تركيا والإمارات ومصر وفرنسا واليونان وقبرص الرومية بخصوص غاز الشرق المتوسط، ونشوب الحرب في أوكرانيا التي زادت حدّة المشكلة الإقتصادية التركية الى لجوء الطرفان التركي والاسرائيلي الى التقارب بما أن تجمعها مصالح مشتركة، وهو الأمر الذي كان أحد الملامح الرئيسة التي حملتها زيارة الرئيس الإسرائيلي إسحاق هيرتسوج إلى أنقرة في اذار/مارس 2022. وبناءًا على تصريح أردوغان بأن التعاون على مستوى الغاز والطاقة هو دافع أساسي وراء تحسين علاقات بلاده مع الكيان المؤقت، يمكن القول أن تركيا تحاول بتأمين احتياجاتها من الطاقة وتخفيف اعتمادها على الغاز الروسي من خلال التعاون مع الكيان ولكن هناك عوائق كثيرة تمنع تحقيق ذلك، فبحسب الخبراء فإن المسائل اللوجيستية لتوريد الغاز الاسرائيلي معقدة وباهظة التكاليف، كما أن هذا الطموح سيضر بمصالح الكيان مع قبرص الرومية واليونان والاتحاد الأوروبي الأمر الذي لن يسمح به الكيان. كذلك دول أعضاء منتدى لن تقبل بهذا الطرح لأنها ستعارض مصالحها.

الاستنتاج

أصبح ضمان الحصول على موارد الطاقة المتعلقة بالغاز هدفًا محوريًا في السياسة الخارجية التركية، لذلك اعتمدت تركيا نهجًا جديدًا في التعامل مع هذا الملف مستفيدةً من مفهوم قوة الطاقة الذي رسم ملامحه مايكل تي كلير دكتور في دراسات السلام والأمن العالمي بأنه "استغلال لمزايا دولة ما في إنتاج الطاقة والتكنولوجيا لتعزيز مصالحها العالمية وتقويض مصالح منافسيها"، لذلك تفاوضت تركيا مع أكبر مصدرين للغاز روسيا وايران، وكان اللقاء الأخير بين أردوغان وبوتين والسيد القائد علي الخامنئي في تموز 2022 من أبرز ظواهر تحقيق هذا الأمر. وفي الوقت الحالي، لا تزود منطقة شرق المتوسط أنقرة بالغاز الطبيعي، باستثناء صفقات السوق الفورية بين الحين والآخر مع مصر. ومع ذلك، تتجلى هذه المسألة بوصفها نقطة حاسمة على جدول أعمال السياسة الخارجية التركية، طالما أن أنقرة لا تنظر إلى المنطقة من منظور أمن الطاقة فحسب، بل أيضًا من خلال صراعها الطويل الأمد مع قبرص واليونان وفي السياق الأوسع للمنافسة الإقليمية الكبرى على السلطة ومفاتيح شرق المتوسط. وأخيرًا، إن إقصاء تركيا من عضوية منتدى غاز شرق المتوسط وتشكيل أعضاءه "تحالف إقليمي"، فيزيد ذلك من رغبة تركيا الإنضمام الى المحور الايراني – الروسي في ما يتعلق بأمن الغاز.